

قطاع المنظمات غير الحكومية في سورية – لمحة عامة

ماريكا بوسمان، حزيران 2012

مقدمة

تقدم هذه الورقة لمحة عامة عن قطاع المنظمات غير الحكومية في سورية. وقد تم إعدادها في عام 2010 كوثيقة داخلية تستخدم من قبل مركز أبحاث وتدريب المنظمات غير الحكومية الدولية (إنترناك) في دعم مشروع بناء قدرات قطاع المنظمات غير الحكومية السورية. وقد قامت إنترناك بتنفيذ المشروع بالاشتراك مع هيئة المنظمات السورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية واستفاد المشروع من منحة مقدمة من السفارة البريطانية في دمشق عام 2010. ونظراً للوضع الطارئ حالياً في سورية، تعتقد إنترناك وكذلك المؤلف أنه من المفيد نشر هذه الورقة – حيث أن هناك حاجة ملحة لتقديم المساعدات الإنسانية إلى سورية خلال فترة الأزمة، فقد يكون هناك إمكانية إيصال هذه من خلال الشركاء المحليين، وأعمال التعمير والتطوير في سورية في مرحلة ما بعد الأسد، والتي ستتطلب فهم جيد من قبل قطاع المنظمات غير الحكومية الحالي في سورية.

وبما أن الورقة قد كتبت في عام 2010، ولم يقم المؤلف بزيارة سورية منذ تموز 2011، فإن التفاصيل عن التطورات الأخيرة أقل بارزة في الورقة وقد تحتوي على بعض أخطاء. وبالمقابل أيضاً لا تعد المعلومات المتعلقة بهذا القطاع كاملة؛ حيث إن مثل هذا الأمر يتطلب وثيقة أطول من الحالية بكثير. ومع ذلك، فإن هذه الورقة تقدم فهم أساسياً لقطاع المنظمات غير الحكومية في سورية والإطار الذي تعمل من خلاله. وتغطي هذه الوثيقة فقط المنظمات الخيرية والتنمية؛ إلا أن هناك أيضاً المنظمات العمالية والمهنية والثقافية في سورية التي قد يكون لديها القدرة على تنفيذ الأنشطة التنموية.

تفاصيل أساسية موجزة عن سورية

تقع سورية (الجمهورية العربية السورية) في غربي آسيا، ويحدها لبنان، والبحر الأبيض المتوسط، وتركيا، والعراق، والأردن وإسرائيل. عاصمتها دمشق، وهناك مدن رئيسية أخرى مثل حلب، وحماة، ودير الزور، وحمص، واللاذقية. وتقسّم البلد إلى 14 محافظة إدارية. وتتكون سورية جغرافياً أساساً من هضبة، لكن الزراعة ممكنة في حوالي 25% من الأراضي، وبشكل رئيسي في المناطق الساحلية، والمناطق الشمالية الشرقية، والجنوب، حيث تكون الزراعة إما بعلية أو مروية من مياه الأنهار. ومع ذلك، ففي السنوات الأخيرة انخفضت كمية المياه من هذين المصدرين إلى حد كبير، وانتشر الجفاف الشديد مما جعل الحياة صعبة للغاية في المناطق الزراعية، لا سيما في المناطق الشمالية شرقية. وحتى وقت قريب، كان التحضر في سورية منخفض (يقدر

بنسبة 3.1 في المائة لعام 2005-2010)، ولكن هذا المعدل زاد إلى حد كبير بسبب الجفاف. ولدى سورية احتياطات محدودة من النفط وقد شكلت مصدراً هاماً لإيرادات الحكومة. ويتوقع الخبراء أن تنخفض هذه المصادر في المستقبل القريب.

ويعني الاسم العربي لسورية (الشام) تقليدياً المنطقة بأسرها من بلاد الشام؛ وتم تأسيس الدولة السورية الحديثة، بعد الحرب العالمية الثانية، خلال فترة الانتداب الفرنسي. وقد حصلت سورية على استقلالها من فرنسا في عام 1946، حيث تلتها فترة غير مستقرة من الانقلابات ومحاولات الانقلاب. وتم إعلان قانون للطوارئ في عام 1962، والذي لا يزال قائماً حتى اليوم. واستولى حزب البعث العربي الاشتراكي على السلطة في عام 1963، وأصبح حافظ الأسد رئيساً في عام 1970، وحقق الاستقرار السياسي من خلال زيادة قمع المعارضة السياسية. وخلفه بعد وفاته في عام 2000 ابنه بشار الأسد. وتنتمي عائلة الأسد إلى الطائفة العلوية، وهي أقلية شيعية مسلمة. ورغم أنها جمهورية برلمانية بالظاهر، إلا أن البلاد يحكمها فعلياً حزب البعث، مع تركيز السلطة بشكل كبير لدى الرئيس ومجموعة صغيرة من الرجال العسكريين والسياسيين الأقوياء، الذين ينظر إليهم إلى حد بعيد على أنهم يشكلون نظام ديكتاتوري قمعي وفساد. وتعد الحريات السياسية تقريباً غير موجودة، على الرغم من أن الأقليات الدينية غير متأثرة بذلك إلى حد كبير. وتحت شعار الاشتراكي، قام حزب البعث بإعداد البنية التحتية مثل الطرق والمياه والصرف الصحي والكهرباء في كل أنحاء سورية، وأمن نظاماً مجانياً أساسياً للرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية العامة والتعليم حتى المستوى الجامعي. على الرغم من أن هذه الخدمات كانت في البداية ذات مستوى معقول، إلا أن نوعيتها منخفضة جداً حالياً وعليها طلب عالي للغاية.

وقد لعبت سورية وما زالت تلعب دوراً مهماً في المسائل السياسية والاستراتيجية في المنطقة، وتلقت الدعم المالي والسياسي من الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة، ومن دول الخليج العربية، ولا سيما خلال فترة الستينات والسبعينات. وتتميز سورية بعلاقة وثيقة مع إيران، وقد شاركت في الشؤون والصراعات الفلسطينية واللبنانية. وخاضت سورية حربين مع إسرائيل، حيث خسرت مرتفعات الجولان في عام 1967، مما أدى إلى فقدان موقع استراتيجي مهم ومصدر للمياه، وتم تشريد الآلاف من سكان الجولان السوري وبعض اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيش معظمهم الآن في دمشق وما حولها. وقد دخلت سورية في وحدة مع مصر لفترة قصيرة من عام 1958 إلى عام 1961. وتحيط بسورية عدة مناطق للصراع: على سبيل المثال مشكلة الأكراد المتكررة في شرق تركيا، والحرب في العراق، والعداء الساكن مع إسرائيل (مع حوادث عرضية صغيرة على طول الحدود) إضافة إلى عدم الاستقرار المتكرر والحرب الأهلية الطويلة في لبنان.

وعلى الصعيد الدولي، فقد كانت سورية على مدى العقود الماضية معزولة نسبياً؛ وقد فرض ذلك جزئياً من الداخل، مع الإبقاء على مراقبة أو حظر العلاقات مع العالم الخارجي، والتركيز على تحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي. وقد فرضت العزلة الدولية جزئياً بسبب دعم سورية الملموس للقضايا "الإرهابية"، وصلاتها بإيران وموقفها تجاه إسرائيل. وقد خضعت سورية، إبان إدارة بوش، للمقاطعة الاقتصادية، وقد أدت غارة أمريكية على سورية من العراق إلى تأزم أكثر في العلاقات. وفي السنوات الأخيرة، وقبل الانتفاضة ضد النظام، كان هناك انفراج طفيف في العلاقات في ظل حكومة أوباما وكذلك مع المملكة المتحدة، بالرغم من عدم اتخاذ أية خطوات عملية نحو إقامة علاقات أوثق. وقد أصبحت سورية منذ الانتفاضة مرة أخرى في عزلة متزايدة، مع فرض حصار، وتدهور العلاقات بشكل سريع مع الغرب، كرد فعل على قمع النظام العنيف للاحتجاجات المتزايد ضد سلطته.

في آخر تعداد للسكان في سورية لعام 2009، وصل عدد السكان إلى حوالي 23 مليون نسمة. بالنسبة للدين، فإن سكان سورية أساساً هم من السنة، مع وجود أقليات من العلويين والشيعية والدروز والاسماعيلية، فضلاً عن عدد من الطوائف المسيحية؛ وبعد النظام والسكان عموماً متسامحين دينياً مع الأقليات الأخرى. ومن الناحية العرقية، فإن 90% من السكان هم من العرب، ولكن هناك أقليات مهمة أخرى من الأكراد، والأرمن، والآشوريين والتركمان والشركس. وهناك أيضاً مجموعة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين يبلغ عددهم (496,000) يعيشون في مخيمات للاجئين منتشرة في البلاد، وتدير هذه المخيمات وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وقد أنتقل عدد كبير من اللاجئين العراقيين إلى سورية في أعقاب غزو العراق في عام 2003. وتشير التقديرات إلى أن العدد يتراوح ما بين 800,000 إلى 2 مليون شخص، على الرغم من أن الكثيرين منهم قد عادوا إلى بلادهم، وهاجر البعض الآخر إلى الغرب. وبغض النظر عن الأكراد والعراقيين الفقراء، حيث يعيش العديد منهم في سورية دون وثائق هوية رسمية، فإن الأقليات الدينية والعرقية واللاجئين الفلسطينيين يعاملون كمواطنين سوريين ولديهم الحرية الثقافية والدينية ولكن ليس السياسية.

وينظر إلى سورية على أنها بلد ذو دخل متوسط. ومع ذلك، أظهرت أرقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2005، التي استخدمت المعايير السورية، أن 30% من السكان يعيشون في فقر، وأن 11.4% يعيشون دون مستوى الكفاف. ويرجع سبب زيادة الفقر إلى حد كبير بسبب الجفاف، وزادت بشكل أكثر من ذلك منذ بداية الانتفاضة. ويعتمد الاقتصاد السوري إلى حد كبير على الزراعة (16.9%)، والنفط والصناعة (27.4%)، والسياحة والخدمات (55.7%). ويستمد مصدراً هاماً للدخل من التحويلات. وتعد سورية بلد اشتراكي مع وجود قطاع عام كبير جداً وصناعة وطنية، وقد عمل بشار الأسد في السنوات الأخيرة خطوات نحو بعض التحرير الاقتصادي، بما يسمى "بإقتصاد السوق الاجتماعي". وقد حدث انفتاح لقطاعات معينة من الاقتصاد، من خلال توفر المزيد من الخصخصة وتعاقبات مع جهات خارج نطاق دوائر الدولة (بما في ذلك بعض المنظمات الخيرية)، وتحسن في أنظمة الأسواق بشكل ظاهري فقط. وقد سارت عملية "التحرير" هذه ببطء شديد. وقد شملت العوائق التي واجهتها على وجود قطاع عام كبير وضعيف الأداء، وانخفاض في إنتاج النفط، وزيادة في العجز، وسوء في الإدارة والفساد المستشري، وضعف الأسواق المالية والرأسمالية، والمعدلات المرتفعة للبطالة (تقدر بشكل غير رسمي بنسبة 20%) - بسبب النمو السكاني السريع، ووجود نسبة عالية من الشباب (35% من السكان هم دون سن 14) ومحدودية الاستثمارات الأجنبية. وقد كانت العلامة الأكثر وضوحاً لمعظم السوريين في التحرير هذا، هي في ارتفاع الأسعار، ووجود المزيد من الشركات الأجنبية، وتدني في الخدمات العامة و زيادة في عدم المساواة، ويمثل هذا في نظر العديد من الخبراء كأحد الأسباب الرئيسية وراء الاضطرابات.

تاريخ مختصر عن الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية في سورية

تركز الثقافة السورية (والعربية) بشكل كبير على مفهوم العطاء. ولا تزال العلاقات الأسرية وعلاقات الأسرة الممتدة (أو القبيلة)، والأشخاص الداعمين (الواسطة) تلعب دوراً مهم، وتوفر شبكة أمان مهمة في غياب الدعم الكافي من الدولة. وقد ساعدت هذه

العلاقات على حماية العديد من الأسر السورية الضعيفة من الوقوع في براثن الفقر. وهناك أيضاً شبكات مجتمعية غير رسمية في سوريا مثل الشبكات النسائية للمدخرات المحلية التي تقوم بدور مماثل.

وتتمتع سورية بتقاليد قوية للعطاء الملهم من الدين، من كلا الطائفتين المسلمين والمسيحيين على حد سواء. وغالباً ما تقدم هذه التبرعات مباشرة إلى المؤسسة الدينية، التي توزعها عادة على شكل "إغاثة". ومثل العديد من البلدان الأخرى، يوجد في سورية أيضاً مجموعة من المؤسسات الخيرية التي أنشأتها الشخصيات النسائية أو الأثرياء من الأفراد. وقد كانت مثل هذه الأنواع من المؤسسات الخيرية التقليدية (جمعيات خيرية) موجودة في سورية منذ ما قبل الاستقلال.

وقد أصدرت الحكومة السورية في عام 1958 قانوناً جديداً للجمعيات الخيرية، والعديد من المنظمات الموجودة سجلت بموجب هذا القانون. وقد تم إنشاء بعض المنظمات الجديدة بعد إصدار هذا القانون أيضاً. فقد أنشأت الحكومة الاتحاد النسائي السوري، واتحادات الطفولة والشباب، مثل طلائع البعث، والنقابات العمالية، التي هيمن عليها جميعاً حزب البعث فيما بعد. وقد كانت هذه المنظمات هي الوحيدة المسموح لها بأن تعمل على قضايا المرأة والشباب والعمال. وقد أنشأت كذلك الحكومة النقابات للجمعيات الخيرية، على الرغم من أن هذه النقابات لا يبدو أنها تلعب دوراً مهماً.

وقد كان تسجيل جمعيات خيرية سورية جديدة في فترة ما بين الستينيات والتسعينيات نادراً وصعباً، على الرغم من استمرار الكثير من الناس في خدمة المجتمع بصورة غير رسمية؛ وإذا ما كان هناك راعي قوي ضالع في الجمعية، لم تتدخل الحكومة بشكل عام فيها، ما دام العمل ليس على القضايا السياسية أو سياسي. وقد خففت الحكومة قليلاً في أواخر التسعينيات رصدها الدقيق للمنظمات المحلية، وبعد اعتلاء بشار الأسد الحكم في بدايات 2000، تم تسجيل مجموعة صغيرة من الجمعيات الجديدة التي تعدّ الأكثر مهنية وذات توجه تنموي. ومع ذلك، فقد انتهت هذه الفترة بسرعة نسبياً، لا سيما وأن عدداً من مجموعات حقوق الإنسان قد أنشأت (ذات الصلة بريبع دمشق) والتي قام النظام بقمعها. وقد أصبح التسجيل مرة أخرى في السنوات الأخيرة أكثر صعوبة. بالإضافة إلى ذلك، فإن مصطلح "المجتمع المدني" اكتسب دلالات سلبية لدى النظام بسبب علاقته بريبع دمشق. وقد تجنب الناس استخدام المصطلح في السنوات الأخيرة، مستخدمين بدلاً منه مصطلح "المجتمع الأهلي". ونادراً ما يتم ممارسة استقطاب التأييد حيث ينظر له على أنه نشاط سياسي؛ ويتم كذلك تنفيذ بناء القدرات من قبل بعض المنظمات، ولكنه يعتبر على أنه نشاط مشبوه بالنسبة للنظام.

وقد قامت زوجة بشار الأسد، السيدة أسماء الأسد، باستمرار على تصوير نفسها كمؤيدة قوية للتنمية الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية. وقامت بنفسها بإنشاء عدة منظمات ذات خصائص مهمة، حيث تم دمجها في الآونة الأخيرة مع الأمانة السورية للتنمية. حيث قامت الأمانة بالإعداد لمنهاج المنظمات غير الحكومية، وهو مشروع مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تم تسجيله كمجموعة خيرية مستقلة في عام 2011). ويهدف هذا المشروع إلى تطوير قطاع المنظمات غير الحكومية من خلال توفير المعلومات والتواصل وبناء القدرات، على الرغم من أنه يتبع نهج التوجه من أعلى إلى أسفل.

وينبغي على المنظمات غير الحكومية في سورية بموجب القانون أن تقوم بالتسجيل لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وتعد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وزارة صغيرة، وذات موارد محدودة، ولديها عدد قليل من الموظفين ذوي قدرات ضعيفة (حتى عام 2001 لم تمتلك الوزارة جهاز كمبيوتر واحد، و لا يزال لديها عدد قليل من الأجهزة). ويتم تغيير الوزراء باستمرار، وينظر إلى هؤلاء الوزراء على أن لديهم ارتباطات مع دوائر الأمن. ويقال أن الوزراء الأخيرين قد اتخذوا توجه أكثر صلابة مع الجمعيات. إن لدى الوزارة دور صعب عليها أن تؤديه. فمن ناحية عليها أن تؤدي مهام أمنية ضد التهديدات الأجنبية (المتصورة والحقيقية)، وبخاصة فيما يتعلق بمخاوف النظام من ما يسمى الصهيونية، والإسلامية، والتدخل الأمريكي والإمبريالي أو الاستعماري في سورية. وتلعب كذلك الوزارة دور التشجيع على التنمية الاجتماعية، خصوصاً وأن نسبة الفقر تزداد وقدرت الحكومة على تلبية احتياجات الشعب أخذت في التراجع. وهناك جهات داخل الوزارة التي تود أن تشجع المنظمات ذات السمعة الطيبة على التطور بشكل أكبر، وقد لعبت الوزارة دوراً إيجابياً إلى حد ما في بعض مشاريع التنمية الدولية التي ساعدت على تطوير منظمات محلية. وربما تكون الوزارة قد أدركت أيضاً أن مناهج الأمانة السورية للتنمية يمكن أن تنافسها في العمل مع قطاع المنظمات غير الحكومية. وكان وزير الشؤون الاجتماعية أثناء المؤتمر الأول للتنمية الذي نظّمته الأمانة السورية للتنمية في كانون الثاني 2010، إيجابياً للغاية حول المنظمات غير الحكومية، والذي تم الإشادة فيه إلى أن تنمية المجتمع المدني هو الأساس في تقدم سورية إلى الأمام. ولكن الأمور رجعت إلى الوراء منذ ذلك الحين.

ولا تزال المنظمات الخيرية تخضع لقانون عام 1958 الخاص بالجمعيات، والذي تشرف عليه وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وينبغي على المنظمات الراغبة في التسجيل أن تتقدم بطلب إلى الوزارة، ويتم بعدها التحقق منه، لا سيما حول الأشخاص المشاركين في الجمعية. يتم عادة التحقق من معظم هذا المعلومات من قبل أجهزة الأمن، التي تلعب دوراً رئيسياً في إدارة القطاع الثالث. وقد تستغرق الموافقة من سبعة أشهر إلى عدة سنوات، وغالباً ما تستخدم الجمعيات الخيرية "علاقاتها" (الواسطة) كي تسرع في إجراءات طلبها بين مناهات الوزارة البيروقراطية. وينبغي على المنظمة أن ترسل إلى الوزارة محاضر الاجتماعات، والبيانات المحاسبية والتقارير. ويمكن أن يحضر اجتماعات المنظمة مسؤولي من الوزارة والجهات الأمنية. وينبغي على المنظمات أن تلتزم بالأنشطة المبيّنة في أهدافها، وأن أي توسع في نطاق أنشطتها يجب أن يتم الموافقة عليه أولاً (على الرغم من أن هذا يبدو أسهل من التسجيل الأولي). وليس واضحاً إذا ما كان مسموح للمنظمات إنشاء فروع لها، وقد تم الطلب من بعض المنظمات أن تسجل فروعها في المحافظات كمنظمات مستقلة وجديدة (مما يزيد من تعقيدات إنشاء المنظمات غير الحكومية). ولا يسمح للمنظمات المحلية بالاتصال بشكل مباشر مع المنظمات غير الحكومية الدولية غير الموجودة في سورية، أو أن يتم الاتصال بها أو أن تقوم بطلب أو تتلقى التمويل من هذه المنظمات؛ حيث ينبغي أن يتم كل ذلك عبر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتي تقوم بتنسيق كل ذلك مع هيئة تخطيط الدولة ووزارة الشؤون الخارجية (وأجهزة الأمن).

ويعد قانون الجمعيات الخيرية قديماً ومعقداً. وكذلك فإن المعلومات المتاحة لأي مجموعة حول كيفية التقدم بطلب التسجيل تعد قليلة، وإن القانون نفسه هو عرضه لتفسيرات مختلفة وغالباً ما يحل محله "قانون الطوارئ". وقد عمل في السنوات الأخيرة عدداً من الخبراء والاستشاريين وموظفي الوزارة على إعداد قانون جديد للمنظمات، ولكن يبدو أن هذا الموضوع قد تم تأجيله. وفي الوقت نفسه ما زالت عملية التسجيل صعبة. ولم تبدأ العديد من المنظمات عن التقدم للتسجيل، ولا تزال تعمل هذه المنظمات

"دون مراقبة". وقد جعلهم هذا الأمر عرضة للمشاكل، على الرغم من أن التسجيل يجلب أيضاً معه صعوبات من حيث الرقابة وإجراءات الموافقة البطيئة.

إن من الصعب جداً الحصول على معلومات كمية أو نوعية حول الجمعيات الخيرية السورية. ولا يوجد هيئة وطنية في سورية شبيهة بهيئة الأعمال الخيرية في المملكة المتحدة التي ترصد وتوفر المعلومات سواء للجمعيات الخيرية أو عنها. وتحتفظ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل معظم الأحيان بملفات مكتوبة بخط اليد حول الجمعيات المسجلة، ولكن هذه المعلومات محدودة جداً، وغالباً ما تعتبر بالنسبة للمسؤولين معلومات سرية. وقد تم نشر قوائم جزئية قليلة، ولكنها احتوت على معلومات محدودة وغير صحيحة في بعض الأحيان. وقد قامت عدة منظمات الدولية بإجراء دراسات حول قطاع المنظمات غير الحكومية، ولكن هذه الدراسات تعتبر إلى حد كبير وثائق داخلية. ولدى عدد قليل جداً فقط من المنظمات غير حكومية مواقع الكترونية على الإنترنت، أو معلومات تفصيلية عن عملهم متاحة بأشكال أخرى. وعندما يتم وضع معلومات ما، فإنها لا تكون عادة باللغة الإنجليزية. ولا يوجد أي دليل توجيهي حول المنظمات غير الحكومية السورية أو مواقع الكترونية عنها. وإن مثل هذا الأمر يعيق إلى حد كبير القطاع، على سبيل المثال في أنشطة البحث عن تمويل، أو القيام بمشاريع مشتركة أو التشبيك. وقد كان لدى الأمانة السورية للتنمية، من خلال مناهج المنظمات غير الحكومية، خطط لتقديم معلومات أكثر تفصيلاً عن المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك إنشاء موقع إلكتروني. وقد قامت الأمانة كذلك بإجراء المناقشات مع هيئة الجمعيات الخيرية البريطانية. وليس واضحاً ما إذا كان أي شيء قد يحصل من خلال ذلك، نظراً للظروف الحالية.

ولا توجد أية إحصاءات يعتمد عليها عن عدد المنظمات غير الحكومية السورية. ويرجع هذا جزئياً إلى أن هناك القليل من المعلومات المتاحة، لأن الكثير منها غير مسجلة من جهة، ولأن هناك التباس في تعريف المنظمة غير الحكومية من جهة أخرى؛ وقد يكون لدى النظام أيضاً شكوك حول أية عملية "مسح الجمعيات". وتشمل التقديرات الرسمية عن عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة من 300 إلى 2000 منظمة، ولكن قد يضم هذا العدد الفروع والمنظمات الثقافية والمنظمات التي قد توقفت عن العمل. وكذلك فإن سجلات الوزارة ليست دائماً محفوظة، حيث أن المسؤولين المحليين غالباً ما يعرفون تلك المنظمات بشكل شخصي ولا يشعرون دائماً بضرورة تسجيل التفاصيل عنها، أو قد ينسون تمرير معلوماتها إلى دمشق. وعموماً، فإن عدد المنظمات الرسمية منخفض نظراً للطبيعة القمعية للنظام وصعوبة إجراءات تسجيل المنظمات. ومع ذلك، فإن هناك حماس كبير لأنشطة المجتمعية، حيث يشهد بذلك العدد الذي لا يحصى من المجموعات واللجان التي شكلت في جميع أنحاء سورية منذ الانتفاضة، بهدف دعم الناس في المناطق المتضررة من العنف وتقديم الخدمات المختلفة من مستشفيات ميدانية إلى رصد لحقوق الإنسان، وتوزيع الطرود الغذائية، وجمع القمامة.

إضافة إلى ذلك، فإن الجمعيات الخيرية السورية مركزية للغاية وتوجد معظمها في المدن، حيث يتواجد معظمها في دمشق أو في الجنوب، وتتواجد البقية عموماً في المدن الكبيرة. وهناك ندرة شديدة في تواجد للمنظمات في المناطق الشمالية شرقية، حيث الظروف بصفة عامة أصعب بكثير مما هي عليه في باقي أنحاء سورية.

أنواع المنظمات السورية

إن تصنيف المنظمات السورية يعد أمراً صعباً للغاية؛ وربما من الأفضل القول أنه لا يوجد هناك أي منظمة غير حكومية سورية بالمعنى العادي، نظراً لعدم وجود تعريف واضح لمفهوم المنظمة غير الحكومية في سورية، إضافة إلى تعدد المنظمات التي قد لا يفي العديد منها بالمفهوم النموذجي للمنظمات غير الحكومية الإنمائية. ومع ذلك، هناك الكثير من الناس في سورية الذين يقومون بالكثير من العمل في مجتمعاتهم من خلال مختلف الآليات الرسمية وغير الرسمية. إن التصنيف المستخدم أدناه هو ما يراه المؤلف مفيداً في وصف وضع المنظمات الخيرية والتنمية في سورية، حيث تتراوح بين المنظمات الرسمية وغير الرسمية التي تم إنشائها منذ مدة طويلة، وتمارس الأنشطة "الخيرية التقليدية"، إضافة إلى المنظمات والمجموعات الحديثة والأكثر تنموية ومهنية من غيرها. ومع ذلك، فإن العديد من المنظمات هي بمثابة مزيج من هذه العناصر المختلفة.

(أ) المنظمات الدينية

يتم إنشاء هذه المنظمات عادة من قبل أو بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الدينية (المساجد والكنائس) أو رجال ونساء الدين (الراهبات والقساوسة). وعادة ما تكون هذه المنظمات قوية، ونادراً ما تتدخل فيها الحكومة (طالما أنها لا تتدخل في الحياة السياسية)؛ وتتمتع بدخل مضمون نسبياً. ويتم عادة إدارتها من قبل الزعماء الدينيين وكبار المجتمع، ولديها عدد لا بأس به من المتطوعين. وقد يعمل لديها أيضاً بعض الموظفين مدفوعي الأجر. وقد تحصل هذه المنظمات على جميع أو معظم تمويلاتها من المؤسسات الدينية أو الأفراد أو المنظمات الدينية في الخارج. وتتبع أنشطتها "تقويم محدد" لأعمال الإغاثة أو تمارس الخدمات المؤسسية من خلال توفير المرافق.

وهناك أمثلة على هذه المنظمات مثل دار الأيتام الإسلامية في حماة: أنشئت بتمويل من مسلمين أثرياء، وتدير مدرسة مؤسسية وبيت إيواء للأيتام، وتتبع قواعد ولوائح صارمة؛ مثال آخر منظمة مسيحية صغيرة في مدينة دمشق القديمة التي تدير مدرسة صغيرة للأطفال المعوقين عقلياً؛ وكما مبادرات فردية من الراهبة في جمع المال والهبات العينية للأسر الفقيرة، ويدعمها أفراد من السوريين والوافدين المقيمين.

(ب) الهيئات الخيرية التقليدية

تشبه هذه المنظمات في طبيعتها المنظمات الدينية. فهي إما علمانية أو قد يكون لديها تحيز ديني قوي، ولكنها غير مرتبطة بمؤسسات دينية. ويتم أنشؤها غالباً من قبل سيدات معروفات مسنات أو أفراد أثرياء نوات الأهداف الخيرية، وتدير خدمات مماثلة للمنظمات الدينية. وتحصل على تمويلها من المجتمع ومن المناسبات الخيرية، وغالباً ما تتسم بطابع تقليدي (تقديم وجبات رمضان، البازارات الخيرية، وغيرها).

من الأمثلة على هذه المنظمات منظمة السيدة خاني التي توفر الدعم المالي والأغذية والتعليم للأسر الفقيرة، وتقديم التدريب المهني التقليدي ودروس محو الأمية للنساء، ويتم دعمها من قبل مجموعة من النساء كبار السن المحافظين. إضافة إلى دار الحنان الذي يدير منزل للمسنين في ريف دمشق. ويوجد في حلب مؤسسة تعمل (وهو أمر غير اعتيادي) بمثابة ملجأ "للأحداث" من الإناث، حيث تقوم على توفير المسكن، والتدريب، والرعاية الصحية لهن.

(ج) منظمات المجتمع المحلي

هناك عدد من الناس الذين يقومون بتنفيذ مبادرات صغيرة في المجتمع وعلى مستوى منخفض، حيث تركز هذه المبادرات على احتياجات محددة. وقد تكون هذه المبادرات مسجلة، أو قد تعمل بشكل غير رسمي داخل مجتمعهم المحلي. ويكون غالباً لديهم راعي غنى يوفر لهم العلاقات والواسطة والحماية وبعض الدخل. أو قد تقوم هذه المنظمات بإنشاء نفسها كشركة، وتعتمد على دخلها وكذلك التبرعات. ويتراوح عملها من التقليدي جداً إلى العمل الأكثر تنموي، وغالباً ما يكونوا منفتحين على بناء قدراتهم والتعلم من الآخرين. وتعتمد على المتطوعين وبعض الموظفين مدفوعي الأجر.

وهناك مثال على المنظمات الصغيرة هذه في حمص حيث تقوم جمعية ما بتعليم مجموعة من الأطفال المكفوفين في منزل أحد الآباء، وبوجود أم غنية مع ابنها كراعية للمنظمة، وهناك امرأة ألمانية في دمشق تقوم من خلال شركتها إلى تعليم النساء الريفيات واللجئات التطريز الشعبي وتقوم ببيع منتجاتهن (عالية الجودة) في سورية والخارج، وتدفع للنساء جزء على شكل مبلغ نقدي وجزء آخر كدفعة سنوية و من خلال المشاريع للمجتمع المحلي. وهناك أيضاً دور النشر المختلفة التي تدير الأنشطة التعليمية للأطفال.

د) المنظمات غير الحكومية التنموية

نشأ في السنوات الأخيرة عدد صغير من المنظمات غير الحكومية التنموية التي تعد أكثر مهنية. وعادة ما يعمل فيها أفراد مهنيين أكثر، وخبراء تقنيين، وأفراد من الجهات المعنية والمتطوعين المتحمسين (يكونون غالباً من طلاب الجامعات أو الخريجين الجدد). وتحاول هذه المنظمات غير الحكومية الجديدة العمل بشكل أكثر احترافاً. ويعمل لديها بعض الموظفين بأجر، وتدعم بناء القدرات بشكل مستمر، ولديها متطوعون متحمسون من الطبقة الوسطى والعاملة، وتتميز بأفكارها ومشاريعها المثيرة للاهتمام. وكثيراً ما تتمكن من جمع الأموال من السفارات والأمم المتحدة من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات.

ومثال على هذه المنظمات الجمعية السورية للبيئة التي تم إنشائها من قبل مجموعة من النساء المهنيات، وتقوم المنظمة بتنفيذ عدداً من المشاريع التي تهدف إلى زيادة الوعي البيئي ومعالجة قضايا البيئة بشكل مباشر (حملات تنظيف، إنشاء حديقة بيئية تعليمية قرب المدينة القديمة). وهناك العديد من المنظمات المماثلة في المحافظات، بما في ذلك واحدة لحماية الطيور، وأخرى تهدف إلى توعية الأطفال بشأن البيئة. وهناك منظمة أخرى وهي جمعية الورود الصغيرة، والتي أنشأها طبيب علاج طبيعي مع آباء وأمهات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى أشخاص مهنيين آخرين. وتقوم المنظمة بإعداد عيادات تأهيل صغيرة في مرافق المجتمع المحلي لدى المناطق الريفية النائية، وتقوم بتدريب أخصائيو العلاج الطبيعي والقابلات المحليات على الوقاية والتأهيل من الإعاقة الجسدية. ويتم تمويل المنظمة من الأفراد، وخلال المناسبات الخيرية، وعلى نحو متزايد من المنظمات الأجنبية الموجودة محلياً والمنظمات المحلية والدولية. وهناك أيضاً منظمة جديدة للنساء نوات الاحتياجات الخاصة وتم إنشائها من قبلهن. وكذلك جمعية الرواد الشباب السوريين والتي يديرها الشباب السوريون المتحمسون والمتقنون، وتقوم بتوفير التوجيه ودعم المشاريع التجارية، وإعداد معارض لتوظيف للشباب، ويتم تمويلها بشكل كبير من منح الشركات والسفارات.

هـ) منظمات الأمانة السورية للتنمية

تم انشاء منظمات الأمانة السورية للتنمية من قبل السيدة الأسد أو منظمات تابعة لها، وهي عموماً ممولة تمويلًا جيدًا (على الرغم من أن السيدة الأسد كانت تهدف لأن تصبح هذه المنظمات مكتفية ذاتياً مالياً). وتميل هذه المنظمات إلى اتباع نهج إنمائي، وهي قادرة على أن تدفع رواتب للموظفين الشباب المتعلمين، والذين يجيدون اللغة الإنجليزية، بمعنى آخر الشباب من الطبقة الوسطى العليا والطبقة العليا (ولكنهم يرتبطون بشكل قليل مع المجتمعات الذين يخدمونها). وتعد هذه المنظمات جديدة نسبياً وعليها أن تثبت جدارتها. وقد أنجزت الكثير من الأعمال والمشاريع المثيرة للاهتمام، التي كانت محل ثناء في بعض الأوساط، ولكن أيضاً تم انتقادها لكونها غير فعالة، وبعيدة كل البعد عن واقع المجتمعات الفقيرة، وتقوم بإنفاق الكثير من المال، وتركز كثيراً على صورتها.

أمثلة على هذه المنظمات من الأمانة السورية للتنمية منظمة فردوس، وهي منظمة للتنمية الريفية، إضافة إلى عدد من المنظمات الأخرى العاملة على قضايا الشباب، والشباب أصحاب المشاريع، والتنمية الريفية، والقروض الصغيرة، ومكتبات ومتاحف الأطفال، وغيرها. وقد استخدمت السيدة الأسد الأمانة بشكل جزئي كحاضنة لتطوير المنظمات الجديدة التي أصبحت مستقلة فيما بعد.

أنشطة المنظمات غير الحكومية

تركز العديد من المنظمات السورية، لا سيما الجمعيات الدينية والتقليدية، على الأعمال الخيرية القائمة على الإغاثة. وقد تشمل هذه الأعمال على تقديم الدعم المالي والعيني للأسر الفقيرة والأفراد، ودعم التعليم (مثل اللوازم المدرسية للأطفال، والمنح الدراسية، وإدارة المدارس)، والرعاية الصحية (من دفع تكاليف العمليات، وتشغيل الصيدليات الصغيرة، وتشغيل العيادات، وفي بعض الأحيان يدفع المريض الرسوم جزئياً)؛ والتدريب المهني (غالباً في المهن التقليدية، خاصة بالنسبة للنساء، وغالباً دون دراسة احتياجات السوق الفعلية)، والرعاية المؤسسية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، أو المسنين، أو اليتامى (الذين هم في سورية غالباً ما يعنون الأطفال للألم غير المتزوجة، أو الأطفال من الأسر التي تعاني من المشاكل).

وتركز منظمات المجتمع المحلي، والمنظمات التنموية، ومنظمات الأمانة السورية للتنمية على أهداف إنمائية أكثر. وقد تتضمن أعمالهم على حماية البيئة وتطوير الحرف التقليدية، ومبادرات توظيف الشباب، وبناء القدرات، وزيادة الوعي، والقروض الصغيرة، وتدريب الآباء والأمهات، أو مدرسي رياض الأطفال أو العاملين في مجال الرعاية الصحية، ومشاريع التنمية الريفية، وغيرها.

وتعد بعض هذه المسائل حساسة بالنسبة للنظام، مثل قضايا المرأة والقضايا المتعلقة بالشباب والطلاب، وحقوق الإنسان والديمقراطية والمجتمع المدني، ونوعية التعليم. ويعد كذلك بناء القدرات قضية حساسة، حيث ينظر إليها غالباً على أنها تجعل المنظمات جامحة أكثر من المطلوب. ولا تعمل أي منظمة في سورية بشكل مباشر وعلناً على تغيير السياسات؛ وفي البعض من الحالات القليلة حيث تمارس المنظمات الضغط من أجل التغيير الاجتماعي، فإنها تفعل ذلك بحذر شديد وبالتعاون المباشر مع الإدارات الحكومية ذات الصلة.

وقد تأثر نشاط المنظمات بشدة من الانتفاضة. وعند كتابة هذه الوثيقة، كان النظام يرد بعنف شديد على الاحتجاجات ضد حكمه. وهناك أيضاً شائعات حول العنف من جانب بعض الجماعات المسلحة. وقد أسفرت الأحداث عن موت ما لا يقل عن 15,000 شخص، واختفاء العديد، وتعذيبهم أو إصابتهم بالجروح، فضلاً عن تشريد عدد كبير من السكان بعيداً عن مناطق الصراع إلى مناطق أكثر أمناً أو البلدان المجاورة. وقد تسبب الوضع والحصار الاقتصادية في حدوث ضائقة اقتصادية شديدة، وقد ألحقت أيضاً أضراراً جسيمة بالبنية التحتية. وفي خضم هذا الوضع، كانت المنظمات تسعى جاهدة لمواصلة أنشطتها الاعتيادية التي غالباً ما تقدم خدمات لأشد الناس فقراً في المجتمع: وقد ازدادت قوائم الانتظار إلى حد كبير. ويقوم البعض بالمساعدة في جهود الإغاثة في سورية وبشكل غير معلن.

وشهدت الانتفاضة أيضاً ظهور العديد من المجموعات غير الرسمية الجديدة التي توفر مجموعة متنوعة من الأنشطة الجديدة، وفي كثير من الأحيان تشمل على مخاطر شخصية. ويشمل ذلك إعداد مستشفيات ميدانية؛ وتوفير أدوية وأغذية ومواد غير غذائية والأموال للأسر المشردة؛ وتقديم التقارير لوسائل الإعلام والمنظمات الأجنبية عن وضع حقوق الإنسان؛ وإصلاح المنازل المتضررة؛ وتنظيم الخدمات العادية مثل جمع القمامة والتعليم؛ والأنشطة النفسية-الاجتماعية وخدمات الوساطة. ويأتي التمويل والدعم العيني من السوريين المحليين والسوريين المقيمين والعرب وأفراد آخرين ومنظمات من العالم العربي وأوروبا. ولدى بعض المجموعات قدرة أكثر من غيرها على إيصال المساعدات، وعلى الرغم من أن بعضها بعيدة جداً عن الطائفية والسياسة، إلا أن هناك مجموعات قد تكون أقرب إلى المعارضة المسلحة. إن المشاركة في أنشطة الإغاثة، لا سيما المساعدات الطبية للجرحى من المدنيين، تنطوي على مخاطر كبيرة. فقد تم اعتقال وتعذيب العديد من المتطوعين الذين يعملون مع المجموعات الرسمية والمنظمات غير الرسمية، وفي بعض الحالات تم قتلهم.

ولا يوجد أي منظمات إغاثة أجنبية عاملة في سورية، غير الهلال الأحمر العربي السوري، الذي على الرغم من أن لديه متطوعين جيدين، إلا أنه كثيراً ما ينظر إليه على أنه مقرب من النظام. غير أن بعض منظمات الأمم المتحدة مثل برنامج الأغذية العالمي قادرة على تقديم معونات الإغاثة كجزء من تفويضها الاعتيادي. ويدعم عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة، لكن هذه المنظمات ليست قادرة على العمل بحرية داخل سوريا.

قدرات المنظمات غير الحكومية

(أ) تقييم الاحتياجات والتخطيط

تعمل العديد من المنظمات ضمن تقويم محدد من الأنشطة، أو من خلال تقديم خدمة معينة التي لا تتغير إلا قليلاً من سنة إلى أخرى. وقد تعمل منظمات أخرى على تنفيذ أنشطة بالإضافة إلى عملها العادي، وفقاً للاحتياجات المفاجئة على المدى القصير (على سبيل المثال، عندما هرب اللاجئون اللبنانيون إلى سورية خلال الهجوم الإسرائيلي عام 2006). ويكون النهج في العديد من تلك المنظمات قصير الأجل ويأتي كردة فعل على أحداث معينة.

وهناك عدد قليل من المنظمات التي لديها المعرفة أو القدرة أو ترى ضرورة لإجراء تقييم للاحتياجات مع اصحاب القضايا، وأن تقوم بالتخطيط للعمل على هذا الأساس. ويتم عملية المتابعة والتقييم بشكل عشوائي، إما شخصياً أو في معظم الأحيان لا تتم على الإطلاق. ولدى قليل من المنظمات معرفة في كيفية كتابة التقارير التي تعكس بوضوح المشروع، ومكتوبة بلغة واضحة وجيدة، ومكتوبة باللغة الإنجليزية، الأمر الذي هو مهم جداً للوصول. ونتيجة لذلك، يكون من الصعب غالباً بالنسبة للجمعيات الخيرية إظهار نتائجها أو التعلم من عملها السابق، أو أن تلبى احتياجات ملحة. وهذا يعني أيضاً أن الموظفين غالباً ما يكونون يعملون فوق طاقتهم أو ليس لديهم الدوافع للعمل.

(ب) القدرة على الإدارة والتنظيم

إن القدرات التنظيمية لدى المنظمات السورية هي بمثابة طرفين يقعا على سلسلة من الطيف. فمن ناحية هناك منظمات تعمل على غرار أكثر تنموي، ولديها هياكل مهنية للإدارة وموظفون مدربون يتلقون أجور جيدة، وتدير متطوعياً بنشاط. وتشمل هذه المنظمات بشكل رئيسي على الأمانة السورية للتنمية، إضافة إلى بعض المنظمات الأخرى. ولديها تمويل جيد وتتمتع بالعديد من العلاقات (غالباً أجنبية) ويعمل لديها أفراد متعلمين. ومع ذلك، غالباً ما تتمتع ببعض أو كافة خصائص الجمعيات الخيرية التقليدية التي تم تحديدها أدناه. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المنظمات الممولة جيداً والمهنية والتنموية يتم اتهامها في بعض الأحيان بأن علاقاتها قليلة مع الأشخاص الذين تقوم بخدمتهم. وعلى الطرف الآخر من سلسلة الطيف، هناك جمعيات خيرية تقليدية. ومرة أخرى، قد يكون لدى بعض هذه الجمعيات عناصر تقليدية أكثر، وقد يعمل بعض منها نحو تحقيق نموذج أكثر هيكلية وتنموية للإدارة. ومن الصعب تصنيف الجمعيات كلياً؛ فبعض المنظمات التقليدية يمكن إدارتها بطرق أكثر مهنية، بينما قد يكون لدى الجمعيات الخيرية الجديدة عناصر غير مهنية.

ويتم عادة إدارة المنظمات التقليدية من قبل مجلس الإدارة، الذي يتألف عادة من كبار أفراد المجتمع، عادة ما يكونون من الرجال والنساء كبار السن الذين لديهم نفوذ ويعدون أثرياء، ويجتمعون من وقت لآخر لمناقشة أمور المنظمة. وقد يعمل أحدهم كمدير للمنظمة، يقوم بإدارتها بشكل يومي، إما بمقابل أجر مدفوع أو كعمل تطوعي؛ وفي بعض الحالات لا يوجد هناك أي إدارة يومية للأنشطة. وعادة يمتلك عدد قليل من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين خبرات قوية في الإدارة.

وهناك ميل لدى الإدارة العليا بإعطاء الأولوية إما للرجال أو للكبار بالسن أو الذين لديهم وزن سياسي أو ثقل مالي للعمل ضمن فريق الإدارة. ويقوم عدد قليل جداً من المنظمات بإشراك المستفيدين منها أو أصحاب المصلحة في الإدارة أو كجزء من كادر الموظفين.

ويمكن أن يستعين المجلس بالمتطوعين، أو موظفين صغار، حيث غالباً لا يملكون هؤلاء عقود عمل ويعملون بدون أجر، أو يتم دفع "تعويض" لهم أو راتب قليل. وهذا يعني أن الأشخاص الوحيدين الذين قادرون أن يعملوا لديهم هم غالباً من النساء الشابات اللواتي يبحثن عن فرصة عمل مؤقتة إلى حين أن يتزوجن. وعادة يكون تسلسل السلطة مبهم، ويميل المدراء إلى أن يكونوا مستبدين في قراراتهم، ويسمحون بمشاركة ضئيلة من موظفيهم أو المتطوعين؛ وتكون متابعة ودعم الموظفين غير مباشرة وعشوائي.

وهناك سوء فهم حقيقي لمفهوم التطوع: حيث يتوقع معظم المتطوعين أن يتم إعطاءهم بعض الحوافز. وعلى الرغم من أن هذا الأمر قد يكون مبرراً إلى حد ما، خاصة عندما يكون مطلوب منهم التنقل بين المناطق أو إجراء مكالمات هاتفية، إلا أنها غيرت معالم العمل التطوعي وما يعنيه حقاً. وإن ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب جعل لدى العديد منهم توقعات غير واقعية بأن يتحول العمل التطوعي إلى التوظيف.

وفي العادة إن المتطوعين والموظفين غير مدربين على الوظيفة التي يعملون فيها، على الرغم من أنهم يعرضون عن نقص ذلك بالالتزام والحماس للعمل. وهناك عدد قليل من مراكز التدريب في مجال المساعدين الطبيين أو التنمية الاجتماعية، وتلك المراكز الموجودة فعلاً، توفر التدريب النظري فقط وهي قديمة جداً. وبشكل تدريجي الأجر أثراً كبيراً، حيث أن من لديهم مهارات مناسبة وقد تعلموا في الخارج، يكونون غير مستعدين للعمل بالأجر المنخفض الذي تعرضه المنظمات غير الحكومية. ونادراً ما تستثمر المنظمات في تدريب الموظفين، وتميل عندما تتوفر لديها الأموال إلى التركيز على المباني والمركبات وأنشطة الإغاثة (الحجر قبل البشر). وترحب العديد من المنظمات بالتدريب الذي تقدمه المنظمات الأجنبية (الذي أصبح متاح بشكل أسهل في السنوات الأخيرة)؛ ومع ذلك، فإن مثل هذا النوع من التدريب يكون عادة باللغة الإنجليزية ويحضره كبار الموظفين. وبشكل عام، يوجد عدد قليل من الأنظمة الموضوعة للتأكد من أن مثل هذا النوع من التدريب قد يستخدم في المنظمة من خلال عملية المتابعة على المدى البعيد مع المتدرب.

وعادة ما يتم إدارة المنظمات باستخدام الوسائل التقليدية (الكتابة اليدوية)؛ ولدى عدد قليل من المنظمات أجهزة الكمبيوتر أو حتى الآلات الكاتبة، ومع ذلك لا يتم استخدامها بشكل فعال عندما تكون متوفرة. ويوجد لدى المنظمات عادة ملفات قليلة، ولا تتوفر نظم للمعلومات واضحة أو فعالة. وغالباً ما تترك المسائل المالية للأفراد، وعلى الرغم من أن المنظمات قد تكون محترمة تماماً، إلا أنه من الصعب اتباع الأنظمة فيها. ولا يساعد الأمر أن العديد من المتبرعين يقومون بالتبرع نقداً للناس الذين يعرفونهم داخل المنظمة، من دون أية مطالبة كبيرة للمحاسبة أو الحصول على التقارير.

ج) حشد الموارد

هناك تراث قوي للعطاء في سورية بسبب التوجه الثقافي نحو كرامة، ووجود روابط أسرية قوية وبين أفراد المجتمع، إضافة إلى التقاليد الدينية في الأعمال الخيرية. ويقوم كل مسلم تقريباً بإخراج الزكاة بشكل مباشر إلى المساجد أو المنظمات الإسلامية. وتعد هذه الأموال مصدر ممتاز للدخل بالنسبة للمنظمات الخيرية. ولكن المشكلة تكمن في أن المتبرعين غالباً ما ترغب في أن تبقى مجهولة، ولا تطالب بأي من المحاسبة؛ وترغب فقط بأن يستفيد الناس من التبرعات بشكل مباشر، أي أن لا يتم استخدامها في التكاليف الجارية للمنظمة أو للرواتب. وغالباً تكون التبرعات مرتبطة بشكل مباشر بمناسبات معينة (مثل رمضان وغيرها)، أو أهداف مستحسنة إسلامياً مثل دور الأيتام أو توفير الغذاء أو بناء المساجد. وإلى الآن لم تخرج أي دعوة لاستخدام أموال الزكاة بصورة مختلفة، وهي دعوة يمكن أن تأتي فقط من داخل الوسط الإسلامي.

ويقوم السوريون أيضاً بالتبرع وبطرق أخرى. فقد يتبرعون لجمعيات خيرية غير دينية، أو عندما يتزوج أو يموت أحدهم. وقد تتبرع الشركات والأفراد لقضايا خاصة بصورة منتظمة. وتحصل المنظمات أيضاً على الدخل من رسوم العضوية، على الرغم من أن هذه المبالغ تعد صغيرة. وقد يحصل البعض على الدخل من توفير الخدمات (على سبيل المثال، مستشفى تنقاضي الأجر من المرضى الأثرياء لتغطية تكاليف المرضى الأكثر فقراً، أو نفس الشيء لدى المدارس).

وتحصل بعض المنظمات على بعض الدعم من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل؛ وقد يتم ذلك على شكل توفير أراض أو مباني أو موظفين معارين، ولدى الوزارة ميزانية صغيرة جداً للتبرع للجمعيات الخيرية. ويتم عادة توزيع ميزانيات الجمعيات الخيرية في محافظة معينة بين الجمعيات الخيرية للمحافظة. وتلجأ العديد من الجمعيات الخيرية إلى أشكال تقليدية في جمع الأموال: مثل الاتصالات الشخصية، والمبادرات في مناسبات دينية وخلال شهر رمضان أو إقامة عشاء كبير أو بازارات خيرية تباع المصنوعات اليدوية غير القابلة للتسويق.

وقد بدأت بعض المنظمات بكتابة مقترحات للشركات أو المنظمات الدولية الموجودة محلياً، وقامت بتنظيم ورعاية أنشطة جولات سير، أو تشجيع الناس على التبرع من خلال ارسال رسالة هاتفية. وقد بدأت تنتشر المسؤولية الاجتماعية للشركات في سورية، لا سيما من جانب الشركات الدولية التي وصلت مؤخراً إلى سورية (المصارف الخاصة، وشركات الهاتف المحمول، وغيرها) فضلاً عن شركات النفط. ويوجد بعض التمويل الدولي أيضاً، من خلال المنظمات القائمة محلياً: مثل السفارات، والاتحاد الأوروبي، ومنظمات الأمم المتحدة، إضافة إلى المساعدات العربية أو الدولية المؤقتة.

لا تزال العديد من المنظمات تمارس جمع التبرعات من خلال اثاره الشفقة بدلاً من استخدام نهج قائم على الحقوق أو التنمية. ولا يزال جمع التبرعات في مهده ويمكن أن تستفيد العديد من المنظمات من الحصول على المساعدة في هذا الجانب. حيث لا تمتلك العديد من المنظمات السورية أية استراتيجية واضحة لجمع التبرعات؛ ونادراً ما يكونون على دراية بأن الأموال متاحة من المنظمات الدولية (المتواجدة محلياً)، وذلك نظراً لقلة المعلومات المتوفرة أو الوعي بأنه مسموح لهما الوصول إليها. وعلاوة على ذلك، فإن المعلومات المتوفرة عن الجهات المانحة هي غالبيتها فقط باللغة الإنجليزية وتتطلب استخدام أجهزة الكمبيوتر التي هي غير متوفرة في العديد من المنظمات. وتميل الجهات المانحة الدولية التي يوجد مقرها في سورية إلى القول أنها تتلقى مقترحات قليلة للتمويل، وأن المقترحات التي تستلمها لا ترقى إلى المستوى المطلوب أو أنها لا تمثل نوع المشروع الذي يودون دعمه، وأنه عندما يرغبون في دعم المشاريع كثيراً ما يفشل المنفذون، أو يفشلون في تقديم التقارير. ويتم عادة الاتصال بالجهات المانحة من قبل "المشبهين المعتادين": المنظمات القادرة على كتابة المقترحات باللغة الإنكليزية، والتي هي غالباً ما تكون المنظمات التي لديها بالفعل أموال كثيرة (أو يمكنها الحصول عليها).

وعند كتابة هذه الوثيقة كانت الحكومات الدولية والمنظمات غير الحكومية تخصص الأموال لمعونات الإغاثة لسورية، ولكن هذه الأموال كانت تصل عن طريق وكالات الأمم المتحدة، والصليب الأحمر أو الوكالات العاملة مع اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان، نظراً لأن الحكومة السورية لم تسمح للآخرين بأن يعملوا مع السوريين المتأثرين بالأزمة، ولم تسمح أيضاً بالوصول إلى وكالات الإغاثة.

الدعم الفني للقطاع

يوجد عدد قليل جداً من مصادر الدعم الفني المقدمة للمنظمات غير الحكومية. وتقوم الوزارات أحياناً بإيصال التدريب الفني من المنظمات العربية أو الدولية إلى الجمعيات السورية. وقدمت منظمات مختلفة بعض الدعم في بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية في السنوات الأخيرة، مثل المعهد الدانماركي، ومؤسسة سعيد، وشبكة الأغا خان، والمجلس الثقافي البريطاني، والمعهد الهولندي، مركز الأعمال والمؤسسات السوري، والاتحاد الأوروبي. وهناك الآن أيضاً في سورية بعض الشركات القائمة على الربح التي توفر هذا التدريب. مع كل ذلك إن فرص التدريب عموماً، لا تزال محدودة.

وغالباً ما يكون التدريب عبارة عن دورات قصيرة في جوانب محددة من دورة إدارة المشاريع مع التركيز على كتابة المقترحات وجمع التبرعات. وتعد هذه الدورات في أغلب الأحيان في دمشق وهي في بعض الأحيان باللغة الإنجليزية، مما يعني أنه يتم حضورها من قبل المنظمات الأكثر تقدماً. ويكون أولئك الذين يحضرون هذه الدورات هم أعضاء مجلس الإدارة، مما يعوق إيصال التعلّم للموظفين (المتطوعين)؛ وإذا ما حضر الموظفون أو المتطوعون، فعلى الأغلب لا يملكون التأثير في تغيير المنظمة.

وبشكل عام، ونظراً لنظام التعليم السوري الذي يحث على الحفظ عن ظهر قلب دون التشجيع على حل المشكلة، والقيام بالمبادرة والإبداع، فإن الناس يجدون صعوبة في ترجمة التعلّم على أرض الواقع في ممارسة المنظمة. ومن دون تقييم خاص من قبل المدربين للمنظمة التي يدربونها أو الشخص الذي يحضر التدريب، إضافة إلى الاهتمام بالدعم بعد التدريب في الميدان، فإنه من غير المحتمل أن يحصل تغيير كبير. ويبدو أيضاً أن البدء في التدريب على كتابة المقترحات وجمع التبرعات هو نهج عكسي، حيث أن ما ينبغي على المنظمة فعله أولاً هو أن تفكر في رسالتها والرؤية والأهداف.

إضافة إلى أنه يتوقع الكثير من الناس أن يحصلوا على دفعات مالية مقابل حضور الدورات التدريبية (ما يسمى بالحوافز).

المنظمات الدولية في سورية

هناك عدد من منظمات الأمم المتحدة في سورية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والأونكتاد، واليونيسكو، واليونيدو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأونروا، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. ولدى بعضها مكاتب في دمشق؛ ويعمل آخرون من خلال المكاتب الإقليمية والممثلين المحليين. ويعملون على تنفيذ مشاريع كبيرة مع الوزارات، وأحياناً مع المنظمات المحلية. وهناك أيضاً بضعة فروع للمنظمات الدولية في سورية. وتشمل هذه الفروع منظمة تنظيم الأسرة السورية، والهلال الأحمر العربي السوري، وقرى الأطفال SOS. وتعد المنطمتان الأخيرتان منظمات شبه حكومية.

وهناك عدد قليل جداً من المنظمات غير الحكومية الدولية في سورية. وقد كان من الصعب لعدة سنوات أن تعمل هذه المنظمات في سورية - حيث كان هناك عدد قليل من المنظمات غير الحكومية الدولية المهتمة بالعمل في سورية، وكان النظام يشتبه بنوايا هذه المنظمات، وكانت سورية تعتبر بلد متوسط الدخل، ولم يكن هناك أي إطار قانوني لإنشاء وعمل المنظمات غير الحكومية الدولية. وقد عمل عدد قليل جداً من هذه المنظمات بشكل مباشر مع الوزارات، وقام آخرون بدعم منظمات راسخة إما من خلال تقديم الدعم المالي أو العيني ضمن الاتفاقيات طويلة الأمد، وعمل البعض الآخر بشكل غير مباشر وغير رسمي من خلال العلاقات الشخصية، أو الكنائس أو المساجد.

وباشر عدد قليل من المنظمات الجديدة العمل في سورية في أواخر التسعينات، بما في ذلك شبكة الآغا خان للتنمية، التي كانت حريصة على العمل في سورية لوجود الطائفة الإسماعيلية في البلد. وقد تفاوضت الشبكة مع الحكومة للحصول على وضع دبلوماسي، وقد منح لها في عام 2001. ولديها الآن مكتب كبير ومجموعة واسعة من برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء البلد. أما مؤسسة سعيد، وهي مؤسسة خيرية بريطانية، أنشأها مليونير سوري يعيش في أوروبا، وتقوم بتقديم الدعم في بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية المعنية بالإعاقة وكذلك المؤسسات الحكومية ويتعاون وثيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وقد قامت بافتتاح مكتبا لها في دمشق عام 2001، ومنذ ذلك الوقت تم تسجيلها كمؤسسة سورية. وهناك أيضاً منظمة غير حكومية إيطالية صغيرة وهي Movimondo، قامت بتنفيذ عدة مشاريع للتنمية تحت مظلة الاتحاد الأوروبي والأونروا، وقامت بتشغيل مكتبا صغيراً أيضاً لفترة من الزمن.

وتسعى العديد من المنظمات الدولية الأخرى للعمل في سورية، وحاولت دخول البلاد في أوقات مختلفة، ولكن تم رفض معظمها أو شعرت أنها لم تكن قادرة على العمل بدون إطار قانوني حافظ لها. وقد عبّر عدد من المنظمات عن اهتمامه بالعمل في سورية بعد غزو العراق، الذي أدى إلى وجود أعداد كبيرة من المعوزين والمتعرضين للصددمات من اللاجئين العراقيين الذين وصلوا إلى سورية. وقد أعلنت الحكومة السورية أن هذه المنظمات ينبغي أن تتقدم بالطلب للتسجيل إلى الهلال الأحمر العربي السوري، الذي سيكون شريكاً لعملهم، وسيتمتعون أن يوافق على جميع المدفوعات والأنشطة (بما في ذلك الاشتراك في التوقيع على الشيكات وغيرها). ولم يكن ممكناً بالنسبة لعدد من المنظمات الدولية العمل بهذه الطريقة ولذلك انسحبوا. وقد قامت أكثر من 20 منظمة بالتقدم بالطلب للتسجيل، وأعطيت عشرة منها فقط الموافقة على العمل في سورية، ولكن فقط للعمل مع اللاجئين العراقيين. ومن المتوقع أن تعمل هذه المنظمات في نهاية المطاف على أساس نطاق أوسع.

وفي وقت كتابة هذه الوثيقة، لم يكن هناك سوى عدد قليل من منظمات الأمم المتحدة إضافة إلى الهلال الأحمر العربي السوري تعمل على معالجة الأزمة الإنسانية الناجمة عن الانتفاضة. ولم تعطى المنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى إذناً من قبل النظام للعمل على الأزمة الإنسانية.

كان قطاع المجتمع المدني في سورية في عام 2010 يتمتع ببنية جيدة ولكن صغيرة من المنظمات الخيرية التقليدية والتنمية. وكان العديد منها لديه مصدر دخل معقول وكانت بعض هذه المنظمات ترغب في أن تصبح أكثر تنموية. وكان هناك بعض المجال لتطوير المزيد من المنظمات، حيث وجد اهتمام من مختلف المجتمعات المحلية لإنشائهم، لا سيما وأن الحاجات كانت تزداد بسرعة ولم تكن الحكومة قادرة ومستعدة للوفاء بها. وقد توفر بعض التمويل الدولي، وكان هناك المزيد من المنظمات الدولية المهتمة من حيث المبدأ بالعمل في البلاد. ولسوء الحظ، تدهورت الأمور كثيراً قبل الأزمة وأصبحت سيئة للغاية منذ بدء الانتفاضة.

وعند كتابة هذا التقرير، كانت العديد من المنظمات الرسمية وغير الرسمية المحلية تسعى جاهدة لمواصلة تقديم خدماتها المعتادة، وكان بعضها يشارك بفاعلية في محاولة التخفيف للمشاكل الناجمة عن العنف. واستطاع البعض على العمل بسبب الثقة الكبيرة بهم من المجتمع والدعم من قبل المجتمع المحلي، وعملت منظمات أخرى كثيرة على خدمة مجتمعاتها المحلية على الرغم من وجود خطر على حياة عاملها.

إلا أن الجانب الإيجابي لهذه الأزمة هو في إظهاره أن روح المجتمع المدني السوري قوية جداً. وبالتأكيد فإن هناك روح مجتمع مدني في سورية. وقد تفاعل الأفراد السوريون مع بعضهم بعضاً من خلال مجموعات جديدة أو موجودة أصلاً لمساعدة سوريين آخرين هم في حاجة للمساعدة، وقد لعب الشباب دوراً ناشطاً بشكل خاص. وقد اكتسب هؤلاء الشباب والمجموعات غير الرسمية خبرة كبيرة ومعرفة بمجتمعاتهم، وقاموا بتوفير قنوات للمساعدات إلى سورية. ويعدون بذوراً واعدة لتنمية هذا القطاع والبلد في حقبة ما بعد الأسد. وهم بحاجة إلى دعم، من حيث توفير الحماية لهم، وإكسابهم المهارات الفنية، وتقديم التمويل لمساعدات الإغاثة.

ومن المفضل أن يركز تقديم الدعم إلى المنظمات عندما تسمح الظروف، على العناصر التالية. وستكون تنمية المهارات الفنية والإدارية مهمة للغاية بالنسبة إلى قطاع سليم من المنظمات غير الحكومية، ولكن هذا سوف يأخذ شكلاً مختلفاً عن شكل التدريب باللغة الإنجليزية "لمدة أسبوع" في دمشق. حيث هناك بدائل قابلة للتطبيق مثل إيجاد شراكة حقيقية مع المنظمات غير الحكومية الأجنبية، وتقديم الإرشاد، وتطوير تعليم أطول متعلق بالنظام التعليمي. أما بالنسبة للحكومات المانحة، فإن إحدى الطرق للتعامل مع وضع المنظمات غير الحكومية في سورية (عندما تكون الظروف مواتية) هي في إعداد مشروع قانون جديد للمنظمات غير الحكومية، والاستثمار في الهيئات ذات الصلة في تنظيم ودعم وتطوير هذا القطاع، وتصميم نظم للمعلومات جيد يركز على المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة. وينبغي عمل ما يلزم لا سيما في المناطق التي يكون فيها تمثيل المنظمات غير الحكومية بسيط، وحيث الحاجة هناك تكون كبير والمهارات قليلة.

إن سورية تعدّ بلداً استراتيجي وتوفّر لديها موارد هائلة. وإن أعظم مواردها هي شبابها الشجعان. إنهم يقومون بتطوير مجتمع مدني جديد، يحمل بشائر لمستقبل سورية. إن قطاع المنظمات غير الحكومية فعال سيكون أداة قوية جداً في تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في سورية الجديدة.

INTRAC
Oxbridge Court, Osney
Mead, Oxford, OX2 OES, UK
Tel: +44 (0)1865 201851
Email: info@intrac.org
www.intrac.org